«التجارة» تشارك في معرض «سوق السفر» و«مهارات التفاوض»

اصدر وزير التجارة والصناعة أنس الصالح قرارين وزاريين الأربعاء الماضي بتكليف مجموعة من موظفي الوزارة بمهمة عمل خارج البلاد. وأشارت مصادر لـ «الانباء» الى ان القرار الاول رقم (158) يقضي بتكليف الوكيل المساعد لشؤون السياحة سميرة الغريب ومديرة إدارة السياحة ماجدة بهبهاني ومجموعة من موظفي الوزارة للسفر الى الامارات للمشاركة في معرض سوق السفر العربي في دبي خلال الفترة من 6 الى 9 من مايو. وقالت ان القرار الثاني رقم (160) يقضي بتكليف مجموعة من موظفي الوزارة بالسفر لمهمة رسمية الى قطر للمشاركة في الاجتماع الخاص للدول العربية حول مهارات التفاوض خلال الفترة من 19 الى 23 من مايو.

● عبدالرحمن خالد

852,2 مليون دينار إجمالي التوزيعات النقدية ..و1,1 مليار دينار إجمالي توزيعات البنوك في 5 سنوات منها 58٪ لـ «الوطني»

1,3 مليار دينار أرباح الشركات المدرجة في 2012

شهدت النتائج المالية لعام 2012 للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تطورا ملحوظا على مستوى الأرباح والتوزيعات، فقد حققت 134 شركة أرباحا بلغت نحو 1,3 مليار دينار بزيادة قدرها 416 مليون دينار عن 2011، فيما تكبدت نحو 49 شركة خسائر، وشهدت هذه الشركات تراجعا مقارنة بالعام 2011، فيما بلغ اجمالي ارباح الشركات المدرجة في 2011 نحو 876 مليون دينار.

ورغم أهمية التطور النسبي الملحوظ في النتائج المالية للشركات إلا أن التطور الجيد هو ارتفاع قيمة التوزيعات النقدية التي بلغت نحو 852,2 مليون دينار، فيما بلغت قيمة توزيعات اسهم المنحة 167,4 مليون دينار، ويلاحظ أن معظم توزيعات الارباح توجهت لسداد التزامات مالية للبنوك، الأمر الذي يعطي مؤشرات على أن النتائج المالية لقطاع البنوك ستشهد تحسنا نسبيا في ظل ارتفاع قيم الاصول المرهونة نتيجة الارتفاع القياسي للبورصة منذ بداية العام، ومن شأن ذلك ان تتراجع المخصصات لدى البنوك في العام الحالي مقارنة بالعام الماضي الذي بلغت فيه حوالي 690 مليون دينار ليصل إجمالي مخصصات البنوك منذ بداية الازمة المالية في العام 2008 وحتى نهاية العام الماضي نحو 3,5 مليارات دينار.

ووفقا للدراسة التي اعدتها «الأنباء» حول توزيعات القطاعات لعام 2012 نجد ان اجمالي التوزيعات النقدية حسب تقسيم القطاعات الجديدة للبنوك الكويتية بلغ نحو 203,7 ملايين دينار، وعند اضافة توزيعات بنكي الاثمار والأهلي المتحد - البحرين - حسب تقسيمة القطاعات الحالية للبورصة، فإن مجمل توزيعات قطاع البنوك يقدر بنحو 271,3 مليون دينار، فيما بلغت قيمة توزيعات اسهم المنحة للقطاع نحو 121,1 مليون دينار. كذلك بلغت توزيعات قطاع الاتصالات نحو 278,6 مليون دينار. وبلغت التوزيعات النقدية لقطاع المواد الاساسية نحو 4,2 ملايين دينار ونحو 732 ألف دينار قيمة توزيعات اسهم المنحة للقطاع، كما بلغت التوزيعات النقدية لقطاع السلع الاستهلاكية نحو 28,2 مليون دينار دون ان تكون هناك توزيعات منحة. وبلغ مجمل التوزيعات النقدية لقطاع الخدمات الاستهلاكية نحو 12,3 مليون دينار ونحو 4,1 ملايين دينار قيمة توزيعات اسهم المنحة.

وبلغ إجمالي التوزيعات النقدية لقطاع الخدمات المالية نحو 58,8 مليون دينار فيما بلغت قيمة توزيعات اسهم المنحة للقطاع نحو 9 ملايين دينار، وبلغ اجمالي التوزيعات النقدية لقطاع الرعاية الصحية نحو 4,8 ملايين دينار فيما بلغت قيمة توزيعات اسهم المنحة للقطاع نحو 1,5 مليون دينار، أما قطاع الشركات الصناعية، فقد بلغ إجمالي توزيعاته النقدية نحو 115,2 مليون دينار فيما بلغت قيمة توزيعات اسهم المنحة للقطاع نحو 11,1 مليون دينار، وبلغت التوزيعات النقدية لقطاع التأمين نحو 15,7 مليون دينار فيما بلغت قيمة التوزيعات النقدية للقطاع نحو 3,7 ملايين دينار، وبلغت التوزيعات النقدية لقطاع النفط والغاز نحو 16,3 مليون دينار فيما بلغت قيمة توزيعات اسهم المنحة للقطاع نحو 2,1 مليون دينار، أما قطاع العقار، فقد بلغت توزيعاته النقدية نحو 43,1 مليون دينار، فيما بلغت قيمة توزيعات اسهم المنحة للقطاع نحو 13,6 مليون دينار، ويعد قطاع شركات التكنولوجيا اقل القطاعات توزيعا، حيث بلغت توزيعاته النقدية نحو 3 ملايين دينار دون ان تكون هناك توزيعات منحة.

وفي ضوء هذه الأرقام نجد أن هناك تطورا إيجابيا على مستوى الأرباح والتوزيعات لأغلب الشركات، ولكن هناك عددا لا بأس به من الشركات حققت ارباحا من بيع اصول لها، كما ان اغلب الشركات القيادية الكبيرة شهد بطئا في معدلات نمو الأرباح، الأمر الذي يظهر استمرار صعوبة البيئة التشغيلية المحلية، وإن كان هناك تفاؤل بأن تشهد تحسنا خلال العام الجاري.

167,4 مليون دينار قيمة توزيعات أسهم المنحة في 2012 منها 121,1 مليون دينار توزيعات أسهم المنحة للبنوك

128,1 مليون دينار قيمة التوزيعات النقدية للبنك الوطني في 2012 تمثل 63٪ من إجمالي توزيعات البنوك المحلية

إجمالي القيمة النقدية والمنحة لعام 2012

القطاع	قيمة منحة الأسهم (د.ك)	قيمة المنحة النقدية (د.ك)
البنوك	121,189,700	271,372,358
المواد الأساسية	732,782	4,260,782
سلع استهلاكية	0	28,291,854
خدمات استهلاكية	4,117,857	12,307,271
الخدمات المالية	9,042,012	58,847,915
رعاية صحية	1,575,000	4,868,000
الصناعة	11,109,154	115,289,260
التأمين	3,786,429	15,762,078
النفط والغاز	2,187,531	16,335,088
العقار	13,660,933	43,193,553
التكنولوجيا	0	3,014,922
الاتصالات	0	278,682,091
المجموع	167,401,397	852,225,171

التوزيع النسبي للتوزيعات النقدية للمصارف المحلية عن 2012 بالمليون دينار(*)

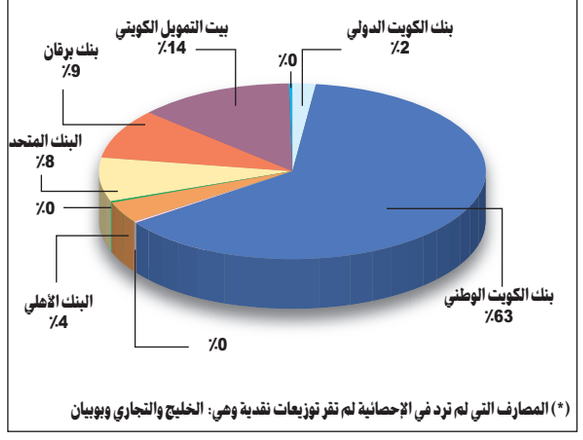

(*) المصارف التي لم ترد في الإحصائية لم تفز توزيعات نقدية وهي: الخليج والتجاري وبوبيان

نسبيا في بيئة الأعمال مقارنة بالسنوات الماضية.

وتظهر الدراسات ان بنك الكويت الوطني استأثر بنصيب الأسد من توزيعات البنوك في العام الماضي حيث بلغت توزيعاته 128,1 مليون دينار على مساهمي البنك والتي تمثل نحو 63٪ من مجمل توزيعات البنوك البالغة 203,7 ملايين دينار. وعند مقارنة هذه التوزيعات منذ بداية الأزمة العالمية نجد انها استكملت مسارها التراجعي الذي بدا بشكل واضح في العام 2010 وانها جاءت في المرتبة الرابعة على مدى السنوات الخمس الماضية.

ووفقا لتوزيعات البنوك لعام 2012 نجد ان:

● **أولا:** هناك 6 بنوك أقرت توزيعات نقدية وهي البنك الوطني والبنك الأهلي وبنك برقان وبيت التمويل الكويتي والبنك الاهلي المتحد وبنك الكويت الدولي.

● **ثانيا:** استمرت 3 بنوك في توزيع اسهم منحة دون النقدي وهي بنك الخليج وبنك بوبيان والبنك التجاري.

● **ثالثا:** تحولت 3 بنوك الى التوزيع النقدي في 2012 بعد أن كانت محجمة عنها في 2011 او اكتفت فقط بتوزيعات المنحة، وهذه المصارف هي البنك الأهلي المتحد وبنك برقان وبنك الكويت الدولي.

التوزيعات منذ 2008

ووفقا لدراسة «الأنباء» فإنه منذ بداية الأزمة في عام 2008 وحتى 2012 بلغت إجمالي التوزيعات النقدية للبنوك نحو 1,1 مليار دينار مقارنة بنحو 564,9 مليون دينار في عام 2007 فقط، ومن خلال هذه الارقام يتضح التالي:

● **أولا:** منذ بداية الأزمة العالمية وحتى نهاية عام 2011 نجد ان التوزيعات النقدية سجلت أعلى مستوى لها في عام 2008 والتي بلغت نحو 272,2 مليون دينار في حين أن العالم 2009 سجلت فيه التوزيعات النقدية أدنى مستوى لها والتي بلغت فيه 191,1 مليون دينار.

● **ثانيا:** على الرغم من أن التوزيعات النقدية سجلت تحسنا في 2010 لتصل الى 240,4 مليون دينار الا انها بدأت في التراجع لتصل في عام 2001 الى 218,1 مليون دينار ونحو 203,7 ملايين دينار في 2012.

● **ثالثا:** بلغ اجمالي التوزيعات النقدية منذ بداية الازمة العالمية اي منذ بداية عام 2008 وحتى نهاية عام 2012 نحو 663,3 مليون دينار مستحوذة على 58٪ من اجمالي توزيعات البنوك على مدى خمسة أعوام.

● **رابعا:** استمرت 3 مصارف وهي البنك الوطني وبيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي الكويتي في توزيع ارباح نقدية متواصلة على مدى خمسة أعوام.

● **خامسا:** بنك الخليج وبنك بوبيان هما البنكان الوحيدان اللذان لم يقوما بأي توزيعات نقدية منذ بداية الأزمة.

● **سادسا:** في العام 2012 قام بنك برقان والبنك الأهلي المتحد وبنك الكويت الدولي بتوزيع ارباح نقدية منذ بداية الازمة.

● **سابعا:** قام البنك التجاري بتوزيع ارباح نقدية في عامي 2008 و2010 الا انه احجم عن ذلك في العامين الماضيين.

● هشام أبوشادي

2,6 مليار دينار يديرها نيابة عن الحكومة والحسابات النظامية

2,988 مليار دينار إجمالي حسابات وودائع البنوك المحلية لدى «المركزي» بنهاية مارس

أظهرت بيانات مالية لبنك الكويت المركزي أن إجمالي حسابات وودائع البنوك المحلية لديه بلغ 2,988 مليار دينار بنهاية مارس 2013 مقارنة بـ 2,938 مليار دينار بنهاية فبراير الماضي في حين بلغت الأرصدة النقدية وحسابات وسندات وشهادات إيداع وأذونات الخزينة والودائع بالعملة الأجنبية مبلغ وقدره 8 مليارات دينار.

وكشفت البيانات المالية التي حصلت «الأنباء» على نسخة منها عن تراجع إجمالي موجودات «المركزي» التي بلغت 8,4 مليارات دينار بنهاية فبراير الماضي في حين بلغت 8,06 مليارات دينار بنهاية مارس الماضي، مشيرة إلى تراجع حسابات الحكومة لدى«المركزي» بحوالي 597,2 مليون دينار، حيث بلغت في فبراير 1,073 مليار دينار، فيما بلغ 704,5 ملايين دينار بنهاية شهر مارس الماضي، فيما شهدت الأموال التي يديرها البنك المركزي نيابة عن الحكومة والحسابات النظامية تراجع بنهاية شهر مارس، حيث بلغت 2,684 مليار دينار مقارنة بـ 2,815 مليار دينار بنهاية فبراير الماضي.

وأشارت البيانات إلى أن إجمالي سندات «المركزي» بلغت 1,909 مليار دينار بنهاية مارس مقارنة بشهر فبراير الذي بلغت فيه 1,844 مليار دينار فيما بلغ إجمالي النقد المتداول حوالي 1,392 مليار دينار بنهاية الربع الأول من العام الحالي في حين بلغت التأمينات مقابل اعتمادات مستندية مبلغا وقدره 175,743 مليار دينار.

من جانب آخر، أكدت مصادر مصرفية لـ«الأنباء» فضلت عدم الأفصاح عن هويتها أن بنك الكويت المركزي قد يصدر ضوابط جديدة متعلقة بأدوات التحوط في مجال ضبط الائتمان المصرفي والحدود القصوى للتركيز الائتماني لكل من العميل الواحد والأطراف ذات المصالح المتداخلة والتسهيلات للشركات التابعة، علما ان المركزي يطبق حاليا سياسات تحوطية متحفظة، حيث يتعين ألا تزيد الالتزامات على العميل على نسبة 15٪ من قاعدة رأسمال البنك، وكان آخر التعديلات في مارس 2008 والتي تقضي بألا تزيد نسبة الاستقطاع الشهري على 40٪ من صافي الدخل الشهري للعميل وعلى نسبة 30٪ للمتقاعدين، إضافة إلى مجموعة من الضوابط الأخرى.

● محمود فاروق